الفصل السابع: اهتمامات خاصة بالهيئة

اهتمام الهيئة بالتقنية

اهتمَّت الهيئة بتوظيف التقنية في إجراءات عملها، وفي مجالات العمل الحكومية بوجه عام منذ إنشائها، وذلك لإيمانها بأن توظيف التقنية واستخدامها يعدُّ مدخلًا من مداخل تحقيق الوضوح والشفافية، وهو ما يقود إلى تضييق الفرص على الفاسدين لاستغلال ما يعتري الإجراءات من غموض أو تعقيد لتحقيق مآربهم.

ففيما يتعلق بالأعمال داخل الهيئة، بادرت إلى الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة، وجعلت منهجًا واضحًا التزمت به في تأسيس قواعد العمل و لوائحه وإجراءاته الداخلية، وكان من أبرز مظاهر ذلك ما يأتي:

obeikandi.com

١. جعلت الإلمام بوسائل التقنية وإجادة استخدام الحاسب الآلي شرطًا لتوظيف كوادرها الإدارية على مختلف تخصصاتهم، وكانت وسيلتها في ذلك المقابلات التي تجريها للموظفين من قبل لجان متخصصة، تُقيِّم من خلالها مدى إجادة الموظف لهذه المعرفة وإلمامه بها، فضلًا عن التعرُّف – من خلال شهاداته العلمية– على المواد التي درسها في هذا المجال، ومستوى تحصيله فيها، وذلك قبل أن تعطي توصيتها في قبوله من عدمه.

٢. بادرت إلى إنشاء موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت وفق أفضل ما تكون عليه المواقع الإلكترونية، وضمنته كل ما يلزم تضمينه من الأوامر والأنظمة واللوائح وقواعد العمل، بما يسهل على مرتاديه التعرُّف على الهيئة، واختصاصاتها وكيفية التواصل معها.

٣. يسَّرت للمواطنين سبل الاتصال بها عن طريق توفير عدد من القنوات، أهمها إرسال بلاغاتهم عما يلاحظونه بشأن ممارسات الفساد وتعثر المشاريع، أو نقص الخدمات وسوء تنفيذها، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة، وهم في بيوتهم ومقراتهم، ويجري أيضًا إشعارهم بورود بلاغاتهم وما يتخذ بشأنها من إجراءات عن طريق الموقع.

٤. عمَّقت من استخدامات التقنية بما يختصر الإجراءات وتبادل المكاتبات بين الإدارات والرؤساء والمرؤوسين في الأمور جميعها التي لا تتطلب قرارات موقعة، وكان من شأن

ذلك أن انعكس إيجابيًّا على توفير الوقت وغزارة الإنتاج مع جودة فيه.

٥. ارتبطت إلكترونيًّا مع بعض الجهات الحكومية التي طبقت مفهوم الحكومة الإلكترونية في أعمالها، مثل وزارة العدل التي تبنَّت ذلك المفهوم في معظم أعمالها، لاسيما في ضبط سجلات الصكوك وتملُّك العقارات، واستفادت الهيئة من ذلك الربط في التحقق من بلاغات المواطنين التي تردها، أو مما ينشر في وسائل الإعلام عن ممارسات الفساد في مجال إصدار الصكوك وتملك العقارات.

وفيما يتعلق بدور الهيئة في حث الجهات المشمولة باختصاصاتها على تبني أساليب التقنية في أعمالها، فيتمثل في متابعتها لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية متابعة مباشرة مع تلك الجهات لإيمانها بعلاقة ذلك ودوره في إشاعة الشفافية والوضوح، استجابة لواحد من أهم المبادئ التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في البند رقم (٣) من بنود وسائل تنفيذها، وهو: «إقرار مبدأ الوضوح والشفافية وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة، والتأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وأن اعتماده كممارسة وتوجُّه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام».

وتعود نشأة مشروع الحكومة الإلكترونية في المملكة إلى صدور الأمر السامي رقم٧/ب / ٣٣١٨١ بتاريخ ١٠/٧/١٤٢٤هـ الموافق

٢٠٠٣/٩/٦م، القاضي بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونيًّا من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتنفيذًا لذلك أنشأت الوزارة برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (يسر) في العام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وشُكِّلت لجنة إشرافية من عدد من الوزراء المعنيين للإشراف على تنفيذه، ويهدف البرنامج إلى رفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام، وتقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمال، وزيادة عائدات الاستثمار، وتوفير المعلومات المطلوبة بدقة.

وقد حظي مشروع الحكومة الإلكترونية بدعم سياسي وحكومي حيث وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (رحمه الله) خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٤٢٧/٤/١٠هـ الموافق (٢٠٠٦/٨/٥م)، على تخصيص ثلاثة مليارات ريال لدعم برنامج الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية إلكترونيًّا.

وتمثل دور الهيئة في متابعة تنفيذ الجهات المشمولة باختصاصاتها لما يجب عليها وفق الخطة المعتمدة للبرنامج، ورصد ملحوظاتها حول أي تقصير أو تأخير يحدث فيها، والكتابة لتلك الجهات ومناقشتها معها، وتضمين نتائج ذلك في تقاريرها الدورية والسنوية التي ترفعها إلى مرجعها خادم الحرمين الشريفين.

وتعدُّ المملكة العربية السعودية من أكثر الدول النامية تقدُّمًا في مجال استخدام التقنية في توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية،

ويظهر ذلك جليًّا في الخدمات التي توفرها جهات عدة في الوقت الحاضر.

اهتمام الهيئة بالتدريب

حيث إن التدريب في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة يمثل بعدًا مهمًّا في منهجية عمل الهيئة، فقد أخذت على نفسها وعدًا بتدريب موظفيها، وبعض موظفي الأجهزة المشمولة باختصاصاتها، بهدف تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على أداء أعمالهم في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بكل إدراك واقتدار.

وفي هذا الصدد قامت الهيئة بالمشاركة مع معهد الإدارة العامة المختص بتدريب موظفي الدولة وغيرهم، في إنشاء وتنفيذ عدد من البرامج التي رأت الهيئة أهميتها، منها برامج متوسطة المدى لمدة شهرين، لموظفي الجهات الحكومية العاملين في إدارات المراجعة الداخلية والإدارات المالية، يتم التدريب فيها على مواد متخصصة؛ مثل الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والأنظمة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، إلى جانب المواد الإدارية والمعرفية،، وبرنامج تدريبي آخر مماثل في المدة مخصص لموظفي الهيئة، وكان المدربون في تلك البرامج في

المواد المتخصصة التي ذكرتها من منتسبي الهيئة من الخبراء والمستشارين المتخصصين.

وأسست الهيئة برنامجًا تدريبيًّا قصيرًا ينفذ في مقرها بمسمى (المدخل إلى مكافحة الفساد)، وهو مخصص لموظفي الأجهزة الحكومية المشمولة باختصاصات الهيئة العاملين في إدارات المراجعة الداخلية، والإدارات المالية بوجه عام، وانطلاقًا من مسمى هذا البرنامج فإنه يعرِّف الملتحقين به بمنهج الهيئة في أداء مهامها وتنفيذ أعمالها واختصاصاتها، وأهم مبادئ الشفافية، وأسس حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومايتعلق بذلك من مرجعيات وأنظمة وقرارات، حيث يتكرر تنفيذ البرنامج كل شهر، ويحصل الملتحقون به على شهادات من الهيئة تؤهلهم للتعرُّف على أساسيات النزاهة ومكافحة الفساد وقواعد حمايتها، وكسب المهارات المتعلقة بذلك، ونفذَّت الهيئة برامج تدريبية مشابهة لبعض من منتسبي هيئات مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون.

وقبل مغادرتي الهيئة تمَّ بالتعاون مع معهد الإدارة العامة تصميم برنامج متخصص يؤهل الملتحقين به للحصول على (دبلوم مكافحة الفساد) مدته سنة؛ أي: فصلان دراسيان، ومن المقرر أن يشارك في ذلك البرنامج موظفون من الأجهزة الحكومية وغيرها المشمولة باختصاصات الهيئة إلى جانب موظفين من الهيئة، وموظفين من الهيئات المشابهة في دول مجلس التعاون.

لقد أتى اهتمام الهيئة بموضوع التدريب انطلاقًا من اختصاصاتها الواردة في تنظيمها، حيث تنص الفقرة رقم (٢٠) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة على «تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد»، وفي هذا الإطار لم تنسَ الهيئة إلحاق موظفيها بالعديد من البرامج التدريبية و(ورش) العمل وحلقات النقاش التي تنظمها الهيئات الأخرى والجامعات، والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية سواء داخل المملكة أو خارجها.

ويحسب للهيئة أنها اقتحمت مجال التدريب المتخصص في وقت مبكر من عمرها، وحققت فيه باعًا طويلًا يشهد به كل من قُدِّر له المشاركة فيه والاستفادة منه.

دليل التدريب والابتعاث

في ضوء المادة السابعة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تقضي بأن من صلاحيات الرئيس إصدار اللوائح الإدارية للهيئة، وبناءً على ما تضمنته المادة الثالثة والعشرون من اللائحة الوظيفية للهيئة في الفقرة رقم (٣) منها، أن تصدر الهيئة دليلًا يتضمن شروط ابتعاث موظفيها وتدريبهم وإجراءات ذلك، وبناءً على المادة الثامنة والأربعين من اللائحة الوظيفية للهيئة التي تقضي بأن يصدر الرئيس القرارات والأدلة اللازمة لتنفيذ أحكام اللائحة وبما لا يتعارض معها، أصدر رئيس الهيئة قرارًا[1] باعتماد

(١) قرار رئيس الهيئة رقم (٨) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١ هـ الموافق ٢٠١١/١٢/٢٧م.

دليل التدريب والابتعاث لموظفي الهيئة تضمن سبعة فصول، أهمها ما ورد في الفصل الثاني بشأن أهداف الدليل، وهي:

توفير الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف الهيئة، وتنمية القدرات الوظيفية لموظفيها، وتأهيلهم لمواكبة التطورات في مجالات عمل الهيئة، وتمكينهم من تحقيق متطلبات شغل وظائف أعلى من وظائفهم، وبالنسبة إلى برامج التدريب والابتعاث، تضمن الدليل أن يشمل ذلك الدورات و(ورش) العمل والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى البرامج العلمية التي يحصل المشاركون فيها على درجات علمية، سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها.

قضى الدليل أيضًا بابتعاث الموظفين الذين يبدون مقدرة وكفاءة متميزة تحتاجها الهيئة، إلى المعاهد والجامعات المعترف بها، والمشهود لها بالتفوق في مجال اختصاصات الهيئة، داخل المملكة وخارجها، وقضى أيضًا بأن توفر الهيئة لموظفيها التدريب المناسب لتطوير قدراتهم وتحسين أدائهم الوظيفي، وتوفر لهم فرص الابتعاث للحصول على المؤهلات العلمية في داخل المملكة وخارجها، في التخصصات التي تتطلبها أعمال الهيئة، وتوفر فرص الترقية إلى وظائف أعلى بعد إكمال الموظف ثلاث سنوات في وظيفته.

وقد تضمنت اللائحة أنه يجوز للهيئة طلب إعارة موظفين من القطاع الحكومي والقطاع الخاص للعمل في الهيئة متى توافرت فيهم مؤهلات وخبرات تحتاج إليها.

وتضمن الفصل الثالث النص على أن التدريب جزء من واجبات الموظف، ولا يجوز له الامتناع عن تنفيذه، أما الفصل الرابع فتضمَّن بيان شروط الترشيح للتدريب والبدلات والمزايا التي يحصل عليها الموظف في أثناء التدريب، وأما الفصل الخامس فتضمن إيضاح قواعد الابتعاث وشروطه؛ مثل قصر الابتعاث على برامج الماجستير والدكتوراه، وبيان كيفية احتساب مدة الابتعاث وحالات تمديدها، والالتزام بموضوع التخصص والدراسة في الجهة التعليمية المبتعث إليها، وبالخدمة في الهيئة مدة تعادل مدة الابتعاث، وحالات إلغاء البعثة، وأن يجتاز مستوًى معينًا في إتقان اللغة التي سيدرس بها.

وتضمن الفصل السادس بيان رسوم الابتعاث ونفقاته وتكفُّل الهيئة بها، وبمصاريف السفر من مقر العمل إلى مقر الدراسة، وفي حالات الإجازة، وتضمن أيضًا تكفل الهيئة بتغطية نفقات العلاج للموظف المبتعث للدراسة داخل المملكة أو خارجها، وتغطية نفقات علاج أفراد أسرته المرافقين له. وقد ابتعثت الهيئة عددًا من الموظفين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

أما الفصل السابع فتضمن الأحكام الختامية حول بدء سريان الدليل، ومتطلبات تنفيذ الأحكام وبيان الإجراء الذي يتخذ في الحالات غير المنصوص عليها في الدليل.

اهتمام الهيئة بالإعلام

اهتمَّت الهيئة بالإعلام منذ نشأتها، إيمانًا منها بأن الإعلام هو الوسيلة المثلى الفاعلة لإيصال رسالتها لكل من تريد إيصالها له، سواء استخدمت هي الوسائل الإعلامية الذاتية المناسبة لها، أو استخدمت الوسائل الإعلامية المتاحة في ذلك، ومن الوسائل الذاتية الإعلامية التي استخدمتها الهيئة الرسائل المطبوعة، والكتيبات والملصقات والمسابقات، والرسائل الهاتفية، واللوحات المضيئة، والمحاضرات والندوات والمؤتمرات و(ورش) العمل، ومن الوسائل الأخرى المتاحة التي استخدمتها، المجلات والصحف اليومية، ووسائل التواصل التقني، والإذاعة والتلفاز، وأذكر أنه في زيارتي وبعض المسؤولين في الهيئة لوزير الإعلام في حينه الدكتور عبدالعزيز خوجة، واجتماعنا به بحضور المسؤولين في الوزارة من أجل هذا الغرض، أكَّد لنا على مسمع من زملائه أن قنوات الإذاعة والتلفاز جميعها ستكون في خدمة الهيئة لإبلاغ رسالتها وما تريد، مما يتعلق بأهدافها إلى المواطنين والرأي العام، وبالفعل أسهم ذلك كله إلى جانب الوسائل التي ابتكرتها الهيئة في زيادة الوعي وتثقيف المواطنين حول مهمة مكافحة الفساد، وأهداف الهيئة، ودورهم في الإسهام في ذلك.

ومن الوسائل المهمة التي استخدمتها الهيئة الصحف الورقية والإلكترونية، فقد استفادت الهيئة مما ينشر فيها متعلقًا باختصاصاتها، لاسيما شكاوى المواطنين حول نقص الخدمات

أو سوء تنفيذها، وممارسات الفساد والإهمال وتعثر المشاريع، ومقترحات الكتاب والمراسلين وآرائهم، ولم يخل الأمر من مماحكات وانتقاد للهيئة بسبب اهتمامها ببعض الوسائل الدينية؛ مثل الوعظ والتوجيه، بل وصل الأمر في بعضها إلى حد الإساءة للهيئة، إما من قبل بعض كتاب ومراسلين ينشرون معلومات غير صحيحة أو مضللة عن الهيئة ضمن كتاباتهم ورسائلهم، نتيجة عدم إلمامهم بأهداف الهيئة، أو عدم اطلاعهم على تنظيمها، وإما من مراسلي بعض الصحف، في أثناء تغطيتهم لأخبار الهيئة ومؤتمراتها، وتقوُّلهم أحيانًا على الهيئة ومسؤوليها بغير الواقع، وقد وصل الأمر إلى أن اضطرت الهيئة إلى رفع قضايا لدى الجهة المختصة بالفصل في القضايا الإعلامية، انتهى بعضها بإصدار أحكام لمصلحة الهيئة ضد بعض رؤساء التحرير والمراسلين وهو ما لم تكن تتمنى الهيئة حدوثه لولا أن الأمر كان يؤثر في سمعتها ومصداقيتها.

إن تركيز الهيئة على الاستفادة من الوسائل الإعلامية المتاحة جميعها، إلى جانب ابتكارها لوسائل إعلامية ذاتية، قد أدى إلى اختصار الزمن في سرعة بروزها في المجتمع، وحضورها في أذهان المواطنين، وهو أمر كنت أتخوف من حصوله في البداية بذات السرعة التي تحقق بها؛ فقد غدا تواصل المواطنين مع الهيئة من المناطق والمحافظات والمراكز والقرى كلها، وحضور بعضهم إلى مقرها، واستنجادهم بها لإزالة مظاهر القصور والإهمال في تنفيذ الخدمات وتوفيرها لهم ــ واقعًا تفتخر الهيئة به.

وقد زاد من ترسيخ ذلك اهتمام الهيئة بوضع الخدمات في المحافظات والقرى والهجر البعيدة عن مقار الوزارات، لما لاحظته من إهمال في بعض الخدمات التي يهتم بها المواطن أكثر من غيرها، وهي الخدمات التي تشغل باله، وتأخذ اهتماماته هناك، ويرتبط بها استقراره وولاؤه وإخلاصه سلبًا أو إيجابًا، وهو ما دعا الهيئة بُعيد مباشرتها للعمل إلى عرض الواقع على خادم الحرمين الشريفين، حيث أصدر أمره[١] للهيئة بوجوب متابعة أداء تلك الخدمات، والتأكد من أنها تؤدَّى على الوجه المطلوب.

(١) الأمر السامي رقم (٢٥٦٨٦) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٣هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١٥ م، الذي أوكل للهيئة مهمة متابعة توفير الخدمات للمواطنين، وأن تصل إليهم على أفضل مستوى، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

obeikandl.com